

دور السياسة الضريبية في تلبية المتطلبات الاقتصادية للتنمية المستدامة

م . م . لقاء عبر الساوه جالي
كلية العلوم (السياسية) — الجامعة (المستنصري)

المقدمة Introduction

أولاً : التعريف بموضوع البحث

Introducing the topic of the research

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة يعد امراً ضرورياً في أي مجتمع ، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أهم أوجه هذا التدخل السياسة الضريبية التي توصف بكونها إحدى أهم الأدوات الرئيسة للسياسة الاقتصادية ، إذ تتمكن الدولة من خلالها تنفيذ سياساتها المالية باختلاف دوافعها وأهدافها ، فسرعان ما تغيرت النظرة القديمة للضرائب من كونها تقتصر على تحصيل الإيرادات اللازمة لمواجهة النفقات العامة إلى كونها وسيلة فعالة تستطيع الدول من خلالها إحداث التوازن الاجتماعي ، هذا فضلاً عن تدخلها لإعادة التوازن الاقتصادي في مختلف الدورات الاقتصادية التي تواجه المجتمع مثل (التضخم والكساد) .

ونتيجة للتدهور الملحوظ في الموارد والأخطار التي باتت تحيط بالبيئة بسبب تنافس الدول على النهوض السريع في القطاعات كافة ، ظهرت دعوات تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإضرار بالبيئة والعمل على أن لا تؤدي التنمية إلى أية آثار سلبية على الأجيال الحالية والأجيال القادمة على حد سواء . ومن هنا تأكدت الحاجة إلى التنمية المستدامة بوصفها تنمية متوازنة من شأنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية والمحافظة على البيئة ، فضلاً عن إنها تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة .

هذا ولما كانت السياسة الضريبية تعد الممول الرئيسي للخزينة العامة للدولة فإنها تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، لما لها من آثار جلية على مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل (الاستهلاك ، والإنتاج ، والاستثمار ، والادخار) ، ومن هنا بات من الضروري دراسة دور السياسة الضريبية في تلبية المتطلبات الاقتصادية للتنمية المستدامة .

ثانياً : مشكلة البحث Research problem

تتمحور إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الآتي : " أتناثر التنمية المستدامة في بعدها الإقتصادي بالإجراءات التي تتخذها الدولة عند تنفيذ سياساتها المتعلقة بالجانب الضريبي " .

ثالثاً : منهجية البحث Research Methodology

يحتم علينا موضوع البحث إتباع المنهجين الآتيين :

- المنهج التاريخي وذلك من خلال البحث في بداية ظهور التنمية المستدامة والمراحل التي مرت بها .
- المنهج الإستقرائي الذي سنحاول من خلاله تتبع واستقراء النصوص والبيانات المتاحة التي تتصل بموضوع البحث ومحاولة جمعها ودراستها بهدف الوصول إلى الحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث .

رابعاً : أهمية البحث research importance

تتبع أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة نفسها بوصفها الهدف المهم الذي يجب أن يتم تحقيقه من أجل الحفاظ على الموارد وحماية البيئة وتعزيز النمو الإقتصادي والاجتماعي في ارجاء الأرض كافة ، ومن أجل الوصول إلى هذه الاهداف ولا سيما فيما يتعلق بالنمو والاستقرار الإقتصادي ، أصبح واجباً على الدولة إتباع العديد من السياسات أهمها السياسة الضريبية لذلك بات من الضروري البحث عن مدى إسهام هذه السياسة في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة .

خامساً : خطة البحث Search Plan

للقوف على ابعاد هذا الموضوع فإننا عكفنا على تقسيمه على مبحثين ، سنتكلم في المبحث الأول عن التنمية المستدامة من حيث مفهومها ، وخصائصها ، وابعادها . في حين سنخصص المبحث الثاني لبيان أثر السياسة الضريبية على البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من حيث أثرها على الإنتاج ، والإستهلاك ، والإستثمار والإدخار ، هذا فضلاً عن بيان دور الضرائب في معالجة التقلبات الإقتصادية مثل التضخم والكساد . ثم نختم البحث بسرده أهم ما توصلنا إليه من استنتاجات مع أبرز التوصيات التي نراها جديرة بالطرح .

المبحث الأول: التعريف بالتنمية المستدامة**The first topic Introduction to sustainable development**

تعد التنمية المستدامة عنصراً أساسياً للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي ، فهي تتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الإقتصادية والاجتماعية والفكرية .

عليه ومن أجل التعرف على مصطلح التنمية المستدامة وبيان نشأته وأبعاده ، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

The first requirement The concept of sustainable development and its characteristics

للتعرف على مفهوم التنمية المستدامة ، وبيان أهم الخصائص التي تمتاز بها فأنا سنقسم هذا المطلب على الفرعين الآتيين :

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

First branch Define sustainable development

تباينت التعريفات التي وضعت لتحديد المقصود بالتنمية المستدامة بتباين آراء المختصين ويعزوا سبب ذلك إلى أن التنمية المستدامة مفهوم واسع يدخل في أكثر من اختصاص ويمكن أن ينظر إليه من أكثر من منظور، إذ يعد التعريف الذي أورده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير " مستقبلنا المشترك " سنة ١٩٨٧ أول تعريف صريح ومؤسس لمصطلح التنمية المستدامة ، إذ جاء التعريف كما يلي : " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " (١) .

وعرفها البنك الدولي بأنها : " تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة ، وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " (٢) .

أما الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية (IUCN) فقد قدم تقريراً بعنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " في عام ١٩٨١ والذي عرف فيه التنمية المستدامة بأنها : " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة " (٣) .

كما عرفت أيضاً بأنها : " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار والإساءة للبيئة " (٤) .

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ، ترجمة محمد كامل عارف ، مراجعة د. علي حسين حجاج سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٤٢) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

(٢) دوجلاس موسيشت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ .

(٣) وعد سامي عبد الرزاق النعيمي ، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الأولى دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٥١ .

(٤) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية - الواقع والتحديات سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٢ .

وذهب البعض الآخر إلى أن التنمية المستدامة تعني : " إن نكون منصفين مع الأجيال القادمة ، بمعنى أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو افضل منه " (١).

وهناك من ذهب إلى أن التنمية المستدامة هي : " تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الإجتماعية أو الثقافية بل هي الأشمل وهذه الانماط كافة تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بالحسبان البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد " (٢).

يلاحظ من خلال التعريفات السابقة اختلافها في الصياغة وتشابهها في المضمون والمعنى إذ تشير جميعها في النهاية إلى نفس الغرض وهو الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وحماية البيئة ، والقضاء على التمييز بصوره كافة .

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

second branch characteristics of sustainable development

تمتاز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص ، سوف نورد أهمها في البيان الآتي :

أولاً: التنمية المستدامة ذات صفة عالمية

توصف التنمية المستدامة بأنها ذات صفة عالمية لأنها تستند إلى مفهوم الشراكة العالمية في التخطيط والتنفيذ ، فهي تستهدف تقليل الفوارق بين دول العالم من خلال وضع أهداف يمكن أن تطبق على الدول كافة دون تمييز بين دولة نامية ودولة متقدمة (٣)

ثانياً : التنمية المستدامة تحقق العدالة بين الأجيال

ويتم ذلك من خلال تنظيم استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاد والمتجددة بالشكل الذي يضمن مصلحة الأجيال القادمة (٤) ، إذ يتعين على الدول في خياراتها الإنمائية أن تحتفظ برأس المال البيئي بوصفه أمانة للأجيال المقبلة وتضمن ارساله في ظروف معادلة للظروف التي وجدتتها فيها ، وبعبارة أخرى أن الحفاظ على البيئة ضروري

(١) د. محمد غنيم ، دمج البعد البيني في التخطيط الإنمائي ، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية ، القدس ٢٠٠١ ، ص ١ .

(٢) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية - الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ .

(٣) بلال سعد قاسم ، دور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ ، ص ١٠ .

(٤) د. هلال صالح الحريير ، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات) ، بحث منشور في مجلة جامعة أسيوط للبحوث البيئية ، المجلد ٢١ ، العدد ١ ، مصر ، ٢٠١٨ ، ص ١٥ .

لضمان العدالة بين الأجيال ومن دون ذلك لا يمكن ضمان استدامة التنمية ، إذ إن أي اخلال قد يحدث في إحدى تلك التوازنات من شأنه أن يلقي آثاره السلبية على الإنسان^(١).
ثالثاً : التنمية المستدامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة^(٢)

فهي تقوم على مجموعة من الأبعاد المترابطة ترابطاً لا يقبل التجزئة ، إذ يمكن القول بأن تحقيق إحدى تلك الأبعاد يقتضي بالضرورة تحقيق الأبعاد الأخرى ، فلا يمكن تصور أن دولة ما يمكن أن تحقق التنمية المستدامة في المجال الإقتصادي دون المحافظة على الموارد الطبيعية ، أو تصور تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإجتماعي دون أن يصاحب ذلك تنمية مستدامة على الصعيدين البيئي والإقتصادي^(٣) .
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

The second requirement The historical development of the concept of sustainable development

سوف نتولى في هذا المطلب بيان التطور التاريخي للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال المرحلتين التاليتين :

الفرع الأول : مرحلة ما قبل إعلان مؤتمر الأمم المتحدة – إعلان ستوكهولم ١٩٧٢

First branch Pre-Declaration of the United Nations Conference - Stockholm Declaration 1972

على الرغم من حداثة ظهور التنمية المستدامة ، إلا أنها لا تمثل فكرة جديدة بل هي موجودة منذ القدم^(٤) ، إذ إن بوادر تلك الفكرة بدأت بالظهور قبل حوالي (٣٠٠) سنة عندما طرح أحد أفراد طبقة النبلاء الألمان والذي كان يعمل في مجال الزراعة والغابات بوادر نظرية التنمية المستدامة ، فوضع مصطلح (haltigkei-nach) والذي يعني الاستعمال المستديم للموارد عن طريق صياغة دليل عملي يبين أهمية استغلال موارد الغابات بطريقة عقلانية بما يضمن مراعاة حاجات الأجيال القادمة والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك الغرض^(٥) .

(١) سعدي عادل وسهيلي سليم ، الآليات الوقائية لتحقيق التنمية المستدامة في المجال البيئي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ص ٢١ .

(٢) سليمة بوعزيز ، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ، الجزائر ، ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، ص ٢١ .

(٣) بلال سعد قاسم ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٤) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة - الإطار العام والتطبيقات (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً) الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

(٥) علال عبد اللطيف ، تأثير الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، ص ١٢

ومنذ ذلك الحين ، أعرب المفكرون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن رغبتهم في حماية الطبيعة وتحقيق العدالة ، إلا أن هذه الرغبات لم تخرج عن كونها أفكاراً لم تلق أذاناً صاغية في الواقع العملي ، لا سيما في ظل الازدهار الذي شهدته دول أوروبا وأمريكا بسبب التقدم الصناعي ومحاولات الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية^(١) . ونتيجة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية تم إنشاء نادي روما سنة ١٩٦٨ في إطار البحث عن أفضل نموذج للنمو الاقتصادي ، إذ توجت نتائج أعماله بنشر تقرير عنوانه " حدود النمو " الذي أكد على استحالة الاستمرار بنفس وتيرة النمو الاقتصادي من دون إحداث ضرر بمستقبل الكرة الأرضية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اقترح تطبيق فكرة النمو الصفري^(٢) بوصفه آلية لضمان استمرار الحياة الإنسانية على وجه الأرض^(٣) . واستمر هذا الحال إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين ، إذ شهد سنة ١٩٧٢ حدثاً بارزاً ومؤثراً انعكس بشكل كبير على فكر التنمية المستدامة^(٤) .

الفرع الثاني: مرحلة بعد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة - إعلان ستوكهولم ١٩٧٢

second branch Phase after the Declaration of the United Nations Conference - Stockholm Declaration 1972

طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في الساحة الدولية سنة ١٩٧٢^(٥) ، إذ انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم الذي بين علاقة البيئة بالفقر وغياب التنمية ومن هنا وجهت العديد من الانتقادات للدول التي لا تراعي الاعتبارات

(١) ومن المفكرين الذين سلطوا الضوء على تلك الإشكالية المفكرون الفكتوريين أمثال داروين ، ومالتوس ومارتينو ، وميل . للمزيد من التفاصيل ينظر : غاتم محمد رميض العجيلي، عمان و السياسة البريطانية في شرق أفريقيا ١٨٠٦ - ١٨٦٢ م ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ٢٠١٣ ، ص ١٣٩ .

(٢) النمو الصفري هو نظرية يتم فيها الحفاظ على اقتصاد الدولة الثابت من خلال توجيه الأنشطة والسياسات الاقتصادية جميعها نحو تحقيق حالة من التوازن ، وتؤكد النظرية إن نموذج النمو المستمر غير مستقر بطبيعته مما يؤدي إلى دورة "ازدهار / كساد" ، وأن النمو المستمر في سياق الموارد المحدودة من غير المرجح أن يدعم مستويات الرخاء الحالية إلى أجل غير مسمى، ويتحدى مؤيدو هذه النظرية المعادلة الشائعة للنمو الاقتصادي مع التقدم ويفترضون أن الاستدامة لها قيمة متصلة . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي) ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢ ، ص ٢٠٦ .

(٣) محمد قسباوي ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة - ، الجزائر ، ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، ص ١٣ .

(٤) بلال سعد قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(٥) د. محمد فتحي عبد الغني ، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجها في مصر ، بحث منشور في المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، المجلد ٥٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٤١٤ .

البيئية عند وضعها للبرامج التنموية (١). إن عقد هذا المؤتمر يشكل البداية الحقيقية لتركيز الاهتمام الدولي على موضوع التنمية المستدامة والذي شهد حراكاً مهماً بلغ ذروته في عقد الثمانينات في تقرير بعنوان استراتيجيات الحفاظ على العالم : الحفاظ على الموارد الحية من أجل التنمية المستدامة سنة ١٩٨٠ ، إذ جاء في مقدمته أن البشر في سعيهم إلى التنمية الاقتصادية والتمتع بثروات طبيعية يجب أن يفهموا حقيقة ضرورة الحد من استخدام الموارد والقدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية ويجب أن يأخذوا في الاعتبار احتياجات أجيال المستقبل (٢). كما تم وضع مبادئ عامة أصبحت لاحقاً أساساً للتنمية المستدامة التي يسعى العالم لتحقيقها اليوم ، إذ تمثل ذلك بصور ثلاثة تقارير دولية يمكن أن يقال إنها شكلت نقلة نوعية في استيعاب الأوساط الدولية لمضمون هذه التنمية ، وكان أول تلك التقارير هو تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة الصادر عن الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في سنة ١٩٨١ والذي تضمن أول تعريف للتنمية المستدامة يرد في تقرير ذو صفة دولية (٣) وبعد مرور سنة جاء التقرير الثاني والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ إذ وردت الإشارة فيه إلى الأضرار التي حدثت للبيئة نتيجة لما يقوم به الإنسان من نشاطات تعد تهديداً حقيقياً للأرض ، أما التقرير الثالث فكان تقرير مستقبلنا المشترك أو ما اطلق عليه تقرير برونتلاند والذي تم اعداده من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٧ (٤).

بعد ذلك عقد مؤتمر الأمم المتحدة في ريودي جانيرو - البرازيل سنة ١٩٩٢ إذ خصص هذا المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار التنمية قابلة للاستمرار (٥).

إن المساعي التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية اضافة إلى ما اظهرته الدول من رغبة جادة في تحقيق الأهداف التي تصبو التنمية المستدامة إلى تحقيقها، شكل دافعاً قوياً لأن تقوم منظمة الأمم المتحدة بإصدار إعلان الأمم المتحدة بشأن الالفية سنة ٢٠٠٠ (٦).

(١) حاجة وافي ، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ١٣ .

(٢) د. محمد فتحي عبد الغني ، مصدر سابق ، ص ٤١٤ .

(٣) د. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠١٤ ، ص ١١٤ .

(٤) بلال سعد قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٥) عبد الرحمن العايب ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف - ، الجزائر ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، ص ١٩ .

(٦) تم عقد مؤتمرين بعد هذا المؤتمر كاستعراض دوري يجري كل عشر سنوات بهدف التعرف على التقدم الذي تم في تنفيذ مقررات مؤتمر ريودي جانيرو ١٩٩٢ ، فضلاً عن تجديد التزام الدول الأطراف بما تم الاتفاق عليه في ذلك المؤتمر، وكان عقد المؤتمر الأول في جوهانسبيرغ - جنوب

وفي سنة ٢٠١٥ وافقت الدول بالإجماع على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحت عنوان " تحويل عالمانا " والتي تضمنت (١٧) هدف يتفرع عنها (١٦٩) غاية ، ويلاحظ إن الأهداف الجديدة باتت تتضمن ابعاداً إقتصادية وإجتماعية وبيئية ، كما إنها جاءت موجهة إلى دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء ، وهو ما يشير بشكل واضح إلى أن التنمية المستدامة أصبحت هدفاً لا يمكن ان يتحقق إلا بتعاون وتعاضد الدول كافة^(١).

المطلب الثالث: ابعاد التنمية المستدامة

The third requirement dimensions of sustainable development

إن التنمية المستدامة تركز على مجموعة من الأبعاد المترابطة والمتكاملة فيما بينها بهدف الوصول إلى الغاية المنشود والمتمثلة بتحقيق الاستدامة في مختلف المجالات ، هذا ولما كانت التنمية المستدامة تدخل في أكثر من مجال ويتم بحث مواضيعها في كل علم فإن ابعادها تعددت بتعدد العلوم التي بحث المختصون فيها موضوع الاستدامة ، ونظراً لصعوبة البحث في الابعاد جميعها التي يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق فيها ، لذا سوف نتولى في هذا المطلب بيان ثلاثة ابعاد رئيسة للتنمية المستدامة التي تتمثل بـ : البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي ، والبعد البيئي ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

First branch The economic dimension of sustainable development

يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول انعكاسات و نتائج الإقتصاد على البيئة وكذلك كيفية تحسين التكنولوجيا الصناعية ، من خلال تعزيز الرفاه الاقتصادي والذي يتجسد ويتحقق عن طريق توفير ركائز ودعائم الرفاهية الإنسانية بأفضل نوعية ممكنة على غرار الطعام ، المسكن ، النقل ، الصحة^(٢) .

فالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يركز حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية لعملية التنمية الإقتصادية على البيئة والمجتمع ، وذلك بناء على العديد من الاعتبارات أهمها حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ، والحد من استنزاف هذه الموارد ، هذا فضلاً عن الحد من التفاوت في المداخل ، والتقليص من الانفاق العسكري ، فالتنمية

افريقيا بتاريخ ٢٦ / اب / ٢٠٠٢ تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي العدد (٥٥/١٩٩) المؤرخ في ٢٠ / كانون الأول / ٢٠٠٠ بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة ، أما المؤتمر الثاني فقد عقد في ريودي جانيرو بتاريخ ٢٠ / حزيران / ٢٠١٢ باسم (Rio+20) بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي العدد (٦٦/١٩٧) المؤرخ في ٢٢ / كانون الأول / ٢٠١١ تحت شعار " المستقبل الذي نريد " إذ تم وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل . للمزيد من التفاصيل ينظر : د. محمد فتحي عبد الغني ، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجها في مصر ، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد ٢ ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، مصر ، ٢٠٢٠ ، ص ٤١٨ .

(١) بلال سعد قاسم ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٢) هاشم مرزوك علي الشمري و حميد عبيد عبد الزبيدي و ابراهيم كاطع علو الجوراني ، الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢ .

المستدامة تقضي بتحويل الإنفاق على الاغراض العسكرية إلى الإنفاق على الأغراض التنموية^(١).

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

second branch The social dimension of sustainable development

يشكل البعد الاجتماعي أحد العناصر الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة التي تسعى أغلب دول العالم إلى تحقيقها ، فالتنمية المستدامة وجدت من أجل تحقيق جملة أهداف ، ومنها أهداف اجتماعية أو أهداف لها جوانب وآثار اجتماعية^(٢) ، فتركز على الانسان وعلاقته المتبادلة ، وعدم التمييز ، وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساواة وإتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية ، هذا فضلاً عن تركيزها على بذل الجهود من أجل الحد من الفقر ومكافحته والقضاء على عدم المساواة بصورها كافة وخاصة عدم المساواة بين الجنسين ، يضاف إلى ذلك سعيها إلى الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن وكذلك احترام حقوق الإنسان^(٣).

وتبرز أهمية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في إن الانسان هو محور اهتمام هذا البعد والغاية القصوى التي تسعى الجهود المبذولة كافة للوصول إليها ، وهو ما ركزت أهداف التنمية المستدامة على تحقيقه ، عليه يمكن القول بأن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بقطاعين هما : الحكومة ومنظمات المجتمع المدني^(٤).

الفرع الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة

third branch The environmental dimension of sustainable development

تكمن أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة بالدرجة الأولى في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والإقتصاد في الموارد غير المتجددة مثل (البترول ، والفحم ، والمعادن) فضلاً عن التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ ، والتنوع البيولوجي والمحيطات والغابات ، إذ أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسة مبدأ الاحتياط والوقاية جراً تحقيق التنمية عن طريق الأخذ في الحساب كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية ، فعامل

(١) عثمان غنيم وماجدة ابو زنت ، التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢ .

(٢) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، تقييم أداء التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق من واقع المؤشرات الدولية ، بحث منشور في مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٣٨ ، ٢٠٢١ ، ص ٣٧٣ .

(٣) د. محمد فتحي عبد الغني ، مصدر سابق ، ص ٤٢٥ .

(٤) د. مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة : مفهومها - ابعادها - مؤشرات الطبعة الأولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر ، ٢٠١٧ ، ص

استنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة^(١). غير أن البعد البيئي للتنمية المستدامة لا يقصد به المحافظة على النظم البيئية بشكل شامل ومطلق من خلال وقف عجلة التنمية وإنما يتمحور حول المحافظة على قدرة هذه النظم على التجدد والتكيف بما يكفل حقوق الأجيال الحاضرة والمقبلة جميعها ، وعلى هذا الأساس يلاحظ أن البعد البيئي يعد العمود الفقري للتنمية المستدامة ، إذ يعد هذا البعد أحد المفاتيح لإعادة توطيد العلاقة بين الإنسان ومحيطه بما يحقق التنمية المستدامة^(٢).

في ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن التنمية المستدامة لا تقتصر على الأبعاد الثلاثة سالفه الذكر وإنما لها العديد من الأبعاد التي تسعى اغلب دول العالم إلى تحقيقها ، إلا أننا تطرقنا إلى بيان أهم إبعادها ، فالتنمية المستدامة تتضمن القضايا الاقتصادية المهمة بهدف تحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية ، هذا فضلاً عن الاهتمام بجانبين العدالة الإجتماعية والمسائل الخاصة بالبيئة .

المبحث الثاني: أثر السياسة الضريبية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

The second topic The impact of tax policy on the economic dimension of sustainable development

إن عملية التنمية الاقتصادية تتحقق عن طريق تطوير واستغلال القطاعات كلها التي تسهم في النمو الاقتصادي ، وتعد السياسة الضريبية من أهم تلك القطاعات فاستخدام سياسة ضريبية ناجعة لها دور مهم في دفع عجلة التنمية للأمام ، لا سيما وأن الضرائب باتت تمثل جزءاً كبيراً من الموارد التي تمول الخزينة العامة للدولة ، هذا فضلاً عن كونها القاعدة الأساسية التي تمول الإقتصاد وذلك عن طريق تشجيع الإستثمارات والمشروعات على مزاولة الأنشطة المرغوب فيها إقتصادياً من خلال منحها إعفاءات وحوافز ضريبية تخدم هذا الاستثمار الذي بدوره يهدف إلى النهوض بإقتصاد الدولة .

عليه سوف نتولى في هذا المبحث بيان أثر السياسة الضريبية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وذلك من خلال المطالب الآتية .

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

The first requirement achieving economic stability

يتضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي^(٣) هدفين أساسيين تسعى السياسة الضريبية مع غيرها من السياسات إلى تحقيقهما :

(١) نسيمه عقون ، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، الجزائر ، ٢٠١٧ - ٢٠١٨ ، ص ٢٣ .

(٢) زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري - تيزي وزو ، الجزائر ، ٢٠١٣ . ص ٤٢ .

(٣) يراد بالاستقرار الاقتصادي : " تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الإنتاج القومي " . للمزيد من التفاصيل ينظر : عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة

الهدف الأول : يتمثل في تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
اما الهدف الثاني : فيهتم بالحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة^(١).

ويأتي دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها في بيئة الإقتصاد الكلي ، إذ ينظر إليها على أنها عبارة عن التكييف الكمي والنوعي للإيرادات الضريبية ، من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وتنموية محددة هذا من ناحية ، ومن من ناحية أخرى أن هدفها لا ينحصر في تحصيل الأموال اللازمة لتغطية النفقات الجارية فقط ، وإنما تعد أداة أساسية بيد الدولة للوصول إلى بعض الاهداف الداعمة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وإزالة الاختلالات^(٢).

فالساسة الضريبية لا تقتصر على كونها مجموعة من القواعد القانونية تحدد الضرائب ومراحل تحقيقها وجبايتها ، بل هي أيضاً عبارة عن إجمالي العناصر الإجتماعية والإقتصادية التي يجب أخذها بالحسبان في سبيل تبني قواعد قانونية تتلاءم مع النظام الإقتصادي والإجتماعي للدولة ، فلا يجوز النظر إلى السياسة الضريبية بصورة عشوائية وفق مبادئ ثابتة تقرها السلطة التشريعية ، وإنما هي حصيلة دراسة الواقع الإجتماعي والإقتصادي والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الإجتماعية والإقتصادية للدولة^(٣).

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن للسياسة الضريبية دور مهم وفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوصفها إحدى أهم أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة على حد سواء ، لذلك وصفت الضرائب بأنها من أبرز وأهم مصادر الإيرادات والدخل القومي وأحد الركائز الأساسية التي تضمن الدولة من خلالها زيادة موازنتها ، وذلك من خلال تشجيع المشروعات على مزاولة الأنشطة المرغوب فيها إقتصادياً وذلك بمنحها إعفاءات أو حوافز ضريبية هذا من جانب ، ومن جانب آخر يمكن عن طريقها تقرير معاملة ضريبية متشددة مقاومة للأنشطة التي تضر بالإقتصاد القومي او لا تلاءم مراحل التنمية

الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٢) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف ١ - ، الجزائر ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ، ص ٧٧ .

(١) دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر : ١٩٩٠ - ٢٠٠٤) ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٧ .

(٢) د . أديب قاسم شندي و فريد جاسم حسن ، السياسة الضريبية في العراق واقعيها ومتطلبات إصلاحها في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط ، العدد ١٧ ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .

(٣) د. محمد خالد المهاني ، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن بحث منشور مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦١ .

التي تمر بها الدولة وذلك بفرض أسعار ضريبية مرتفعة على هذه الأنواع من الأنشطة أو حرمانها من الحوافز الضريبية^(١) .
المطلب الثاني: التأثير في الإنتاج والاستهلاك

The second requirement The effect on production and consumption

تمارس السياسة الضريبية دوراً مؤثراً في إقتصاديات الدول كافة ، وذلك بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية التي تؤثر في الإنتاج والاستهلاك .
عليه سوف نتولى في هذا المطلب بيان دور السياسة الضريبية على كل من الإنتاج والإستهلاك وذلك من خلال الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : التأثير في حجم الإنتاج

First branch The effect on the volume of production

يشمل الإنتاج نشاطات إقتصادية متعددة تستهدف استخدام الموارد الإقتصادية لإشباع حاجات ورغبات الفرد إشباعاً مباشراً أو غير مباشر ، إي بمعنى آخر يهدف الإنتاج إلى خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة^(٢) .

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الوسائل التي تلجأ إليها الدول من أجل حماية وتطوير انتاجها الوطني ، ومن هذه الوسائل السياسة الضريبية من خلال رفع نفقة الإنتاج وتخفيض الربح ، بمعنى آخر تتناسب الضرائب طردياً مع تكلفة الإنتاج وعكسياً مع الربح ، فعندما يتحدد السعر عن طريق العرض والطلب فالسعر في هذه الحالة سيكون مفروضاً على كل من المنتج والمستهلك ولا يمكن لأي منهما أن يؤثر فيه وبالنتيجة لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه من الضرائب برفع سعر البيع ، عليه سيترتب على الضرائب المفروضة على الإنتاج زيادة في نفقة الإنتاج وانخفاض معدل الربح ، ومن الممكن في هذه الحالة أن ينقص الإنتاج بسبب فرض الضريبة ، أما إذا لم يتحدد السعر عن طريق العرض والطلب (حالة احتكار السوق) يستطيع المنتج في هذه الحالة رفع سعر البيع بمقدار ما دفعه من الضريبة مع الحفاظ على كمية الإنتاج كما هي^(٣) .

(١) د. عمرو محمد يوسف محمد ، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان " دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والإقتصادية الراهنة " ، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٧ ، ص ٥ .

(٢) د. سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٩ .

(٣) سيد عبد المولى ، المالية العامة ، دار الفكر العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٣ .

الفرع الثاني: التأثير في حجم الاستهلاك

second branch The effect on consumption

يراد بالاستهلاك " عمليات إتلاف المنتجات بهدف الإنتاج أو تلبية الحاجات الفردية " (١) أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل لاقتناء السلع والخدمات من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة .

و تعد السياسة الضريبية الأداة التي تؤثر في السلوك الاستهلاكي الفردي وذلك من خلال تأثيرها في أسعار السلع ، إذ أن فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الكمالية يمكن أن يقلص أو يوقف استهلاكها إضافة إلى إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى ، كما يؤدي تخفيض الضرائب المفروضة على السلع المحلية إلى التشجيع على استهلاكها هذا من ناحية (٢) ، ومن ناحية أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على تصرف الدولة بحصيلة الضرائب ، فإذا استخدمتها في الطلب العام على بعض السلع والخدمات فإن نقص استهلاك الأفراد الناتج عن فرض الضرائب قد يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة ، أما في حالة تجميد الدولة لحصيلة الضرائب فإن الاستهلاك الكلي يتجه نحو الانخفاض ، ويمكن تحقيق توسع عام في الاستهلاك عن طريق سياسة ضريبية تتميز بخفض العبء الضريبي على الأفراد أصحاب الميل الحدي الاستهلاكي الكبير وكذلك بإخضاع الأموال المكتنزة أو العاطلة لضريبة خاصة تعمل على تحقيق معدل عال في سرعة دوران النقود في المجتمع (٣) .

المطلب الثالث: التأثير في حجم الادخار والاستثمار

The third requirement The effect on the amount of savings and investment

سوف نتولى في هذا المطلب بيان دور السياسة الضريبية على كل من الادخار والاستثمار وذلك من خلال الفرعين الآتيين :

الفرع الأول: التأثير في حجم الادخار

First branch The effect on the amount of savings

يراد بالادخار " ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقت لاحق وتقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة " (٤)

(١) عبد اللطيف بن أشهو ، مدخل إلى الإقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٠ .

(٢) برزوق حمزة ، السياسة الضريبية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ص ٣١ .

(٣) عفيف عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

(٤) د. خالد عمادة عليمت ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن) ، الطبعة الأولى ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٠ .

إن الادخار الوطني يتكون من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد ، والادخار العام (أو الادخار الاجباري) الذي تقوم به الدولة ^(١) فلكي تتمكن الدولة من القيام بالاستثمارات فإنها عادة ما تلجأ إلى الضريبة لتعزيز هذه الاستثمارات ، ويكون ذلك عن طريق توفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية التي تقودها ^(٢) ويمكن القول إن أثر الضريبة في الادخار العام يكون إيجابياً إلا أن الأثر على الادخار الخاص لا يكون كذلك في أغلب الحالات ، كما وتعد الفكرة التي تقول بأن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد وبالتالي من التراكم المالي ومن ثم تثبيط النمو الاقتصادي فكرة قديمة لا تخلو من الانتقادات ، إذ أن فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان ومن ثم التأثير السلبي على مدخراتهم إلا أن التأثير في حجم المدخرات لا يكون واحداً بالنسبة للدخول المختلفة ، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقاً لميل كل منهما ، وكذلك إعادة توزيع الانفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية على حساب النفقات غير الضرورية ^(٣) .

كما ويختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع الضرائب ، فالضرائب المباشرة لها أثر كبير على حجم الادخار وذلك بتأثيرها على الدخل عند كل المستويات ، إذ أن الفرد مهما كان دخله فهو يسعى لتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ، (فالضرائب على الدخل) تؤدي إلى انخفاض الدخل النقدية وهذا ما يسبب بانخفاض الادخار بنسبة أكبر من الاستهلاك ^(٤) . أما (الضرائب على رأس المال) فهي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتؤثر على حجم المدخرات إذ أن ارتفاع اسعارها التصاعدية تدفع المكلف إلى رفع استهلاكه وهذا لا يشجع الادخار لأنه كلما كانت الضريبة تصاعدية كلما نقص الادخار بسبب التهرب من الضريبة عن طريق الاستهلاك المفرط ^(٥) .

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات فإنها تؤدي إلى ارتفاع اسعارها ، ومن ثم خفض الاستهلاك بنسبة أكبر من خفض الادخار وتكوين ادخار اجباري لصالح الدولة ، هذا فضلاً عن خفض حجم المبيعات الذي يؤدي بدوره خفض مدخرات أرباب العمل ، وفي هذا المجال يمكن للدولة تشجيع مدخرات أرباب

(١) د. ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخال : مشروعيته وثمراته ، الطبعة الأولى ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) د. حكمت عبد الكريم الحارس ، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق ، دون ذكر دار النشر ، ١٩٧٤ ، ص ٨٦ .

(٣) عفيف عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

(٤) برزوق حمزة ، السياسة الضريبية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ص ٤١ .

(٥) عفيف عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٨٢ .

العمل عن طريق أتباع سياسة ضريبية معينة تمنح تخفيضات ضريبية وإعفاءات على الأرباح المعاد استثمارها (١).

الفرع الثاني التأثير في حجم الاستثمار

second branch The effect on the amount of investment

يعد الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي ، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي إذ يتوقف هذا النمو على حجم الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ونظراً لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي بوصفه أحد مصادر التمويل الخارجية ، لذا دأبت أغلب الدولة إلى الاهتمام به لا سيما تلك التي تعاني من تقادم أزماتها المالية ، وذلك من خلال تهيئة مناخ استثماري مناسب لأغراء المستثمر الأجنبي (٢). ولا يخفى على أحد الدور المهم والكبير الذي تحتله السياسة الضريبية وحوافزها في جذب وتحسين مناخ الاستثمارات داخل الدولة ، وذلك من خلال تقديم عدد من المزايا التي تعمل على جذب وتشجيع المشروعات والاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة . ومن الصور التي تتخذها السياسة الضريبية في تنمية وجذب الاستثمارات ما يلي :

- الإعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة .
- تطبيق سعر ضريبي منخفض على الأرباح التي تتحقق من المشروع أو النشاط المرغوب فيه .
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الكمركية التي تفرض على المعدات أو الآلات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمه لإنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه طوال فترة حياة المشروع او لفترة محددة (٣) .

المطلب الرابع: السياسة الضريبية ومعالجة بعض التقلبات الاقتصادية

Fourth requirement Tax policy and address some economic fluctuations

يعد التضخم والكساد من أهم التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية ، لذا باتت هذه التقلبات تحظى باهتمام كبير وأصبحت من أكثر المسائل التي تعرضت للدراسة والتحليل لما خلفته من آثار وخيمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة لا بد من القضاء أو الحد من هذه التقلبات وهذا يتطلب استعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة ومن بين هذه السياسات السياسة الضريبية .

(١) د. محمد خير العكام ، المالية العامة (الإيرادات والنققات) ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ٢٠١٨ ، ص ٢٣٨ .

(٢) لعرضي عبد الصمد ، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر وتونس) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ص ٨٦ .

(٣) د. عمرو محمد يوسف محمد ، مصدر سابق ، ص ٦ .

عليه ومن أجل بيان دور السياسة الضريبية في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية أرتأينا تقسيم هذا المطلب على الفرعين الآتيين :

الفرع الأول: السياسة الضريبية ومحاربة التضخم (١)

First branch Tax policy and the fight against inflation

يراد بالتضخم " الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار ، إذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق " . وتقف خلف ظاهرة التضخم العديد من الأسباب منها :

- زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات على العرض الكلي لها .
- زيادة نفقات عناصر الإنتاج ، فارتفاع أسعار السلع ينتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج من دون أن يكون هناك تغير في الطلب بالزيادة .
- انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية ، وفي هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستورة .
- عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع ، فإن ذلك سيدفعهم إلى تضمين هذه الزيادة في الاسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يؤدي إلى تصاعد الاسعار (٢) .

ويبرز دور السياسة الضريبية بوصفها أداة هامة من خلال التأثير في الطلب الكلي إذ ينبغي على الدولة استخدام سياساتها الضريبية الرشيدة من أجل ضبط معدلات التضخم ويتم ذلك من خلال تخفيض بعض الضرائب وزيادة البعض الآخر (٣) فرض ضرائب مباشرة على الدخل والثروات واقتطاع جزء كبير منها يقلل من القوة الشرائية للأفراد ويجبرهم على ادخار ثرواتهم وأموالهم ويقلل استهلاكهم وإنفاقهم فيقل بذلك الطلب الكلي على السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار هذا من ناحية (٤) ، ومن ناحية أخرى العمل على خفض الضرائب المفروضة على

(١) جمال طارق محمد صبري ، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٢) في العراق : الأسباب والمعالجات ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم القانونية الجامعة ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٧ ص ٤١٥ . ود. احمد حسين الهيتي ود. فاطمة ابراهيم خلف وعدي سالم علي الطائي ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧) : الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .

(٢) د. سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ٢٠٠٨ ، ص ١٣٠ - ١٣٧ .

(٣) د. ميسر قاسم محمد غزال ، معالجة التضخم في الإقتصاد العراقي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٩ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٧ .

(٤) د. احمد حسين الهيتي ود. فاطمة ابراهيم خلف وعدي سالم علي الطائي ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥ .

أرباح المشاريع كي تتمكن من التوسع في نشاطها ، ويجب أن تكون هذه الإجراءات ضمن سياسة إقتصادية متكاملة وليس إجراءات ضريبية منعزلة^(١) .
الفرع الثاني: السياسة الضريبية ومعالجة الكساد

second branch Tax policy and tackling depression

من الظواهر الإقتصادية التي يشهدها العالم هي ظاهرة الركود الإقتصادي المتمثل بهبوط النمو الإقتصادي لسوق معين ، إذ ينتج عن هذا الهبوط عادة ارتفاع في الإنتاج مقابل انخفاض في الاستهلاك ، مما يؤدي ظهور حالة من الكساد المتمثلة بانخفاض الطلب الكلي على كمية المنتجات ، وهذا الانخفاض قد يرافقه انخفاض في المستوى العام للأسعار وقد يتزامن معه مجموعة من الأحداث المتمثلة بتعطيل المشاريع وانتشار البطالة وانخفاض أرباح الشركات^(٢) ، ويأتي دور الضرائب في معالجة الكساد من خلال تخفيض الضرائب المباشرة التي يكون الهدف منها زيادة الدخول المتحققة للأفراد ، إذ يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة الطلب الاستهلاكي مما ينعكس على الطلب الكلي ، إضافة إلى ذلك فإن فرض ضرائب عالية على الشركات يؤثر في اصحاب الدخول العالية وعلى قراراتهم بالنسبة للإدخار والاستثمار فيتجهون نحو الاستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي ، أما في حالة تخفيض نسبة الضرائب على الإنتاج (الضرائب غير المباشرة) ينعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات وهنا تأخذ القوة الشرائية في المجتمع بالزيادة ويزداد الطلب مع زيادة حجم الإنتاج^(٣) .

جدير بالإشارة إليه أن خفض نسبة الضرائب من أجل العمل على زيادة الطلب الكلي للاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطلة ، قد لا يحقق التوازن الاقتصادي المطلوب إذا لم تكن العوامل الأخرى كافية لتحقيق ذلك التوازن لا سيما الاستقرار السياسي ، وهذا الأمر يبدوا واضحاً في العراق فعلى الرغم من انخفاض نسب الضرائب فإن هناك عزوفاً من المستثمرين سواء أكانوا محليين أم أجانب من الدخول في استثمارات جديدة أو التوسع من الاستثمارات القائمة ، ويرجع سبب ذلك إلى خشية المستثمرين من ضياع أموالهم في ظل الوضع السياسي والأمني غير المستقر^(٤) .

لذلك وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول إنه وإن كان للضرائب دور مهم في معالجة الكساد إلا أن معالجة الظاهرة المذكورة لا تقتصر على الضرائب وحدها بل لا بد أن تكون هناك معالجة متكاملة شاملة للنواحي المهمة كافة من خلال إتباع الدولة لسياسات مدروسة مسبقاً وإن كلفها ذلك طلب الخبرات من الدول الأخرى .

(١) د. محمد خالد المهيني ، دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ العدد ٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٤ .

(٢) عباس ناصر سعدون وعلي غانم شاكر ، مصدر سابق ، ص ٣٨٩ .

(٣) عباس ناصر سعدون وعلي غانم شاكر ، مصدر سابق ، ص ٣٨٩ .

(٤) د. خليل اسماعيل إبراهيم ، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٢) بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٦٦ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤ .

الخاتمة Conclusion

تجلت في بحثنا الموسوم بـ " دور السياسة الضريبية في تلبية المتطلبات الاقتصادية للتنمية المستدامة " أهمية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال الدور المهم التي تمارسه هذه السياسة في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا جل اهتمام التنمية المستدامة فهي تهدف إلى المحافظة على البيئة والاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من الضياع دون اهمال جانب الاستقرار والنمو الإقتصادي داخل المجتمع . فعلى الرغم من حداثة التنمية المستدامة إلا أنها ليس فكرة جديدة من ناحية ظهورها ، غير أنها لم تظهر على الساحة الدولية بمعناها الحديث إلا في سنة ١٩٧٢ وذلك في مؤتمر ستكهولم إذ كان نقطة انطلاق لتركيز الاهتمام الدولي على موضوع التنمية المستدامة ولفت انظار الجهات ذات العلاقة في العالم بأسره إلى أهمية التنمية هذا من جانب . ومن جانب آخر لا يمكن وصف هذه التنمية بالاستدامة إلا إذا كانت تراعي جميع الجوانب التي تهتم المجتمع كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي بدورها تمثل الابعاد الرئيسية التي يدور حولها مفهوم التنمية .

هذا ولما كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر مسلم به ، لذا اقتضى اتباعها العديد من السياسات أهمها السياسة الضريبية التي تعد إحدى أهم ادوات السياسة الاقتصادية لما لها من أثر جلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع من خلال التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل (الإنتاج ، والاستثمار ، والادخار ، والاستثمار) ، ولا يقتصر دور السياسة الضريبية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاوضاع الطبيعية للدولة وانما التصدي للازمات الاقتصادية الخطيرة والعمل على إيجاد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي . إلا إن ما يؤخذ على السياسة الضريبية في العراق هو انخفاض مستوى أدائها وذلك راجع للعديد من العوامل أبرزها :

- طبيعة النظام السياسي وعدم الاستقرار الأمني في الدولة .
- عدم الاهتمام بتطوير المورد البشري العامل في الهيئات الضريبية المختلفة .
- الاهتمام غير الكافي بالتنمية المستدامة ، وذلك راجع إلى عدم الإلمام الكاف بها وبما تتطلبه .

لذا يحتم علينا موضوع البحث طرح المقترحات الآتية :

- ضرورة العمل على زيادة الوعي بمفهوم التنمية المستدامة لدى المواطنين .
- العمل على رفع مستوى الوعي الضريبي للأفراد وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تجمع المكلف بالإدارة الضريبية لتحديد حقوق والتزامات كل منهما .
- استخدام سياسة ضريبية محفزة من قبل الدولة من أجل توجيه استثمارات بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة سواء أكانت محلية أم اجنبية .
- إيجاد نظام ضريبي يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية لغرض التقليل من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة .

- العمل على دعم الإنتاج المحلي لجعله قادراً على منافسة المنتجات الخارجية ، وذلك من خلال مجموعة من المزايا الضريبية التي تعمل الدولة على منحها للمشاريع والشركات المحلية .

قائمة المصادر list of sources

أولاً : الكتب

- ١- د. ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخال : مشروعيته وثمراته ، الطبعة الأولى ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ .
- ٢- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ، ترجمة محمد كامل عارف ، مراجعة د. علي حسين حجاج ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ٣- د. حكمت عبد الكريم الحارس ، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق ، دون ذكر دار نشر ١٩٧٤ .
- ٤- د. خالد عمادة عليمات ، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن) ، الطبعة الأولى ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠ .
- ٥- دوجلاس موسيثن ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٦- د. سالم توفيق النجفي ، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، ٢٠٠٠ .
- ٧- د. سهير ابراهيم حاتم الهيتي ، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠١٤ .
- ٨- سيد عبد المولى ، المالية العامة ، دار الفكر العربية ، ١٩٧٥ .
- ٩- عبد اللطيف بن أشنهو ، مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .
- ١٠- عبد الجبار محمود العبيدي ، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢ .
- ١١- عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، دراسات في التنمية العربية – الواقع والتحديات سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .
- ١٢- عثمان غنيم وماجدة ابو زنت ، التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٧ .
- ١٣- د. محمد غنايم ، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي ، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية ، القدس ، ٢٠٠١ .
- ١٤- د. مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة : مفهومها – ابعادها – مؤشرات الطبعة الأولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مصر ، ٢٠١٧ .
- ١٥- د. محمد خير العكام ، المالية العامة (الإيرادات والنفقات) ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا ، ٢٠١٨ .

- ١٦- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية - الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٣ .
- ١٧- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة - الإطار العام والتطبيقات (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً) الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، ٢٠٠٩ .
- ١٨- هاشم مرزوك علي الشمري و حميد عبيد عبد الزبيدي وابراهيم كاطع علو الجوراني ، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ .
- ١٩- وعد سامي عبد الرزاق النعيمي ، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الأولى دار دجلة عمان ، ٢٠٠٨ .

ثانياً :- الأطاريح والرسائل الجامعية

- ١- بلال سعد قاسم ، دور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون - الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ .
- ٢- برزوق حمزة ، السياسة الضريبية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .
- ٣- حاجة وافي ، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٩ .
- ٤- دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤) ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٥ .
- ٥- زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري - تيزي وزو ، الجزائر ، ٢٠١٣ .
- ٦- سعدي عادل وسهيلي سليم ، الآليات الوقائية لتحقيق التنمية المستدامة في المجال البيئي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .
- ٧- سليمة بوعزيز ، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ، الجزائر ، ٢٠١٤ - ٢٠١٥ .
- ٨- د. سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠٠٨ .
- ٩- عبد الرحمن العايب ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف - ، الجزائر ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ .

- ١٠- عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٢) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف ١ - ، الجزائر ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .
- ١١- علال عبد اللطيف ، تأثير الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٠ - ٢٠١١ .
- ١٢- لعرضي عبد الصمد ، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر وتونس) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - ، الجزائر ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .
- ١٣- محمد قصابوي ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة - ، الجزائر ، ٢٠١٥ - ٢٠١٦ .
- ١٤- نسيمة عقون ، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، الجزائر ، ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .

ثالثاً :- البحوث

- ١- د. احمد حسين الهيتي و د. فاطمة إبراهيم خلف و عدي سالم علي الطائي ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢ ، العدد (٣) ، ٢٠١٠ .
- ٢- د. احمد حسين الهيتي و د. فاطمة إبراهيم خلف و عدي سالم علي الطائي ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧) : الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٢) ، العدد (٣) ، ٢٠١٠ .
- ٣- د . أديب قاسم شندي و فريد جاسم حسن ، السياسة الضريبية في العراق واقعا ومتطلبات إصلاحها في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق ، بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط ، العدد (١٧) ، ٢٠١٥ .
- ٤- جمال طارق محمد صبري تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٢) في العراق : الأسباب والمعالجات ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم القانونية الجامعة ، العدد (٥٠) ، ٢٠١٧ .
- ٥- د. خليل اسماعيل ابراهيم ، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (١٩٨٥ - ٢٠٠٢) ، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (٦٦) ، ٢٠٠٧ .
- ٦- د. عمرو محمد يوسف محمد ، مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان " دور الدولة

- في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة " ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٧ .
- ٧- د. محمد فتحي عبد الغني ، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر ، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد (٥٠) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٠ .
- ٨- د. محمد فتحي عبد الغني ، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر ، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (٢) ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، مصر ، ٢٠٢٠ .
- ٩- د. محمد خالد المهاني ، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن بحث منشور مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣ .
- ١٠- د. محمد خالد المهاني ، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق ، المجلد (١٩) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٣ .
- ١١- د. ميسر قاسم محمد غزال ، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (١٤) ، العدد (٤٩) ، ٢٠٠٨ .
- ١٢- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، تقييم أداء التنمية الاجتماعية المستدامة في العراق من واقع المؤشرات الدولية ، بحث منشور في مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (١٣٨) ، ٢٠٢١ .
- ١٣- د. هلال صالح الحرير ، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الآليات والتحديات) ، بحث منشور في مجلة جامعة أسيوط للبحوث البيئية ، المجلد (٢١) ، العدد (١) ، مصر ، ٢٠١٨ .